

الوسائل الاتصالية للترويج للاقتصاد الدائري
الصالون الدولي لإعادة تدوير وتثمين النفايات في الجزائر (REVAD) نموذجاً
Communication means to promote the circular economy
The International Exhibition of Waste Recycling in Algeria (REVAD)
as a Model

أمينة بن زارة

جامعة 8 ماي 1945 قلمة (الجزائر)، benzerara.amina@univ-Guelma.dz

تاريخ النشر: 2022 / 04 / 05

تاريخ القبول: 2022 / 03 / 12

تاريخ الإستلام: 2022 / 02 / 03

ملخص:

يتميز نموذج الاقتصاد الدائري بفكر شمولي ومهجي فيما يتعلق بتدفق المواد والطاقة حيث يسعى إلى زيادة القيمة الاقتصادية لأفعالنا مع الحد من الآثار السلبية لها وكذا ضمان مشاركة المجتمع. ويعد تدوير النفايات مجالاً واعداً بالاستثمار في إطار استراتيجيات الاقتصاد الدائري، وفي هذا الصدد تلعب الصالونات والمعارض التجارية دوراً اتصالياً أساسياً في الترويج لفكر الاقتصاد الدائري، وفي هذا الصدد، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الصالون الدولي لإعادة تدوير وتثمين النفايات في الجزائر، كمناسبة لعرض مختلف المشاريع الابتكارية والتجارب الرائدة في هذا المجال وكذا لتمرير رسالة لكل الزائرين، لحثهم على استعمال النفايات المنزلية في إنشاء مؤسسات اقتصادية ناجحة، من شأنها حماية البيئة وإعطاء قيمة مضافة للنشاط الصناعي. توصلت هذه الدراسة إلى أن الدولة بحاجة إلى جهد اتصالي واتحادي مشترك إضافة إلى ضرورة التشجيع والتوعية بأهمية إعادة التدوير كواحد من أهم الحلول الاقتصادية المثالية، وهذا ما كرسه الصالون الدولي لإعادة تدوير وتثمين النفايات REVAD حيث استقطب المئات من المتعاملين في هذا المجال فضلاً عن الشباب حاملي المشاريع للتعرف على الفرص والتسهيلات المتاحة لإطلاق استثماراتهم في مجال الاقتصاد الأخضر. كما شكل هذا الصالون فرصة للطلبة الجامعيين الذين قدموا من مختلف مناطق الوطن للتعرف على مختلف التجهيزات والتقنيات المستخدمة في مجال استرجاع النفايات وما توصلت إليه بعض الدول المشاركة في مجال التكنولوجيات والحلول المعتمدة في مجال الرسكلة والتثمين.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد دائري؛ صالونات؛ معارض؛ وسائل اتصالية.

Abstract:

The circular economy model is characterized by a holistic and systematic thinking regarding the flow of materials and energy as it seeks to increase the economic value of our actions while reducing their negative effects and ensuring community participation. Waste recycling is a promising field for investment within the framework of circular economy strategies, and in this regard, salons and trade fairs play a key communicative role in promoting the idea of a circular economy, and in this regard, this study came to shed light on the international fair for recycling and waste valorization in Algeria, As an occasion to present various innovative projects and pioneering experiences in this field, as well as to pass a message to all visitors, urging them to use household waste in establishing successful economic institutions that would protect the environment and give an added value to industrial activity.

This study concluded that the state needs a communication effort. And a joint union, in addition to the need to encourage and raise awareness of the importance of recycling as one of the most important ideal economic solutions, and this is what the International Salon for Recycling and Waste Valuation (REVAD) devoted to, as it attracted hundreds of dealers in this field as well as young project holders to learn about the opportunities and facilities available to launch their investments in the field green economy. This salon also constituted an opportunity for university students who came from different regions of the country to learn about the various equipment and technologies used in the field of waste recovery and the findings of some participating countries in the field of technologies and solutions adopted in the field of recycling and valuation.

Keywords: circular economy; communication means; exhibitions; salons.

1. مقدمة

إن الاقتصاد الدائري هو اقتصاد حيوي يهدف إلى تغيير الطريقة التي نعيش بها من خلال اعتماد التطوير والابتكار في الصناعة والاستهلاك، فقد بدأت الشركات وعدد من الدول في تبني نهج أكثر دائرية في الإنتاج والاستهلاك وفرص الدفع بالابتكار كمكون أساسي في سياسات الدول أو المنظمات والشركات حول العالم. حيث بات يتعين على جميع المؤسسات والهيئات الصناعية والمنتجة، أن تضع نصب عينها ضرورة الاهتمام بعمليات استرجاع وتدوير نفاياتها، كونها تساهم بقسط كبير في حجم التلوث الذي يطال المنظومة البيئية.

و في هذا الصدد تعتبر السياسات و المخططات الاتصالية بمثابة لبنة أساسية لتغيير الذهنيات و ربط الاستراتيجية الوطنية في المجال بالواقع اليومي للمواطن و كذلك بمثابة لبنة لكل التصورات الاقتصادية و الاجتماعية المستقبلية بخصوص الاقتصاد التدويري حيث ستساهم في تغيير السلوكيات، و التأثير على الذهنيات و كذا الترويج لهذا الفكر في الوسط الجماهيري و المؤسساتي عن طريق التعريف بأساليب ترشيد الاستهلاك و ابتكار طرق جديدة للإنتاج و ترمين النفايات و رسكلتها كنظام اقتصادي متكامل و متناسق يساهم في رفع النمو الاقتصادي و يساعد على مكافحة التهديدات البيئية . و في هذا السياق، تلعب الصالونات و المعارض التجارية دورا اتصاليا أساسيا في الترويج لفكر الاقتصاد الدائري و كفضاء تواصلية لربط كافة الفاعلين في هذا المجال، وذلك للميزات والخصائص والأدوار التي تؤديها هذه المعارض، حيث لجأت الوكالة الوطنية لتثمين النفايات في الجزائر إلى تنظيم الصالون الدولي لإعادة تدوير وتثمين النفايات "ريفاد"، لتشجيع الشباب البطال والمتخرج من الجامعات والمعاهد على ولوج عالم المقاولاتية في مجال نشاط فرز وجمع ورسكلة النفايات، و كذا لتمرير رسالة لكل الزائرين، لحثهم على استعمال النفايات المنزلية في إنشاء مؤسسات اقتصادية ناجحة، من شأنها حماية البيئة وإعطاء قيمة مضافة للنشاط الصناعي. ولتسليط الضوء على فاعلية الآليات الاتصالية (الصالونات و المعارض التجارية) للترويج للاقتصاد الدائري في الجزائر، نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

فيما تتمثل القيمة الاقتصادية و التجارية للصالونات و المعارض التجارية كآليات اتصالية في مجال الاقتصاد الدائري؟

و للإجابة على هذا التساؤل نطرح التساؤلات التالية:

- ما هو دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما هي خصائص الصالونات و المعارض التجارية كأدوات اتصالية ترويجية؟
- ما هي الفرص الاستثمارية التي اتاحها الصالون الدولي لإعادة تدوير وتثمين النفايات في الجزائر (REVAD) في مجال تثمين النفايات؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى فعالية الآليات الاتصالية للترويج للاقتصاد الدائري في الجزائر (REVAD) من خلال نموذج الصالون الدولي لإعادة تدوير وتثمين النفايات ، و كذا الكشف عن الفائدة الاقتصادية و الاجتماعية المحققة من خلال هذا الفعل الاتصالي .

أولاً: مفهوم الاقتصاد الدائري:

يوجد تصورات مختلفة حول مفهوم الاقتصاد الدائري Circular Economy، والتي تم تطويرها بشكل كبير في سبعينيات القرن العشرين، إلا أنها تشترك في مجملها في فكرة خلق القيمة بطرق جديدة وإبقاء المنتجات والمكونات والمواد في أعلى مستوى من الفائدة والقيمة في جميع الأوقات في سلاسل التوريد، حيث يتم الحفاظ على تعقيد المواد عن طريق تحويلها إلى أعقد أشكالها لأطول فترة ممكنة. يسعى هذا النموذج إلى استخدام الموارد بكفاءة أكبر وإعادة استخدام المنتجات أكثر من مرة بنقل النفايات من نهاية سلسلة التوريد إلى بدايتها، الأمر الذي يؤدي إلى تمديد عمر المنتج. كما يعتبر الاقتصاد الدائري نموذجاً صناعياً جديداً تهيمن فيه الدورات وليس المسارات الخطية على عمليات الإنتاج، والذي تعتبر سلاسل التوريد فيه وحدة العمل الرئيسية. كما يسعى الاقتصاد الدائري إلى تقليل الاعتماد على مدخلات الطاقة والمواد الأولية، فيما يعمل على تعزيز رأس المال الطبيعي (الموسوعة السياسية، 2021).

كما يعرف الاقتصاد الدائري يعرف على أنه اقتصاد حيوي يهدف إلى تغيير الطريقة التي نعيشها من خلال اعتماد التطوير والابتكار في الصناعة والاستهلاك. ويوفر الاقتصاد الدائري العديد من الفرص لضمان الاستدامة والنمو على المدى الطويل. فالمفهوم يشمل تقليل النفايات عن طريق تقليل الاعتماد الشديد على واردات المواد الخام، وزيادة إنتاجية الموارد، وإيجاد اقتصاد أكثر تنافسية، والاستدامة في استخدام الموارد، والمزيد من فرص العمل، وتقليل التأثيرات البيئية (العربية، 2018، ص12).

ثانياً: الاقتصاد الدائري توجه عالمي لتطبيق معايير الاستدامة الشاملة:

لا شك أن الاقتصاد الدائري هو اقتصاد المستقبل، إذ يحمل في طياته استعمالاً منظماً للموارد يراعي التغيرات المناخية والبيئية، ويعمل على توفير نمو اقتصادي ويخفض من مستويات التلوث والاحتباس الحراري في العالم، ويؤمن للأجيال القادمة حياة أكثر استدامة وسلامة، وبالتالي فهذا المفهوم يلبي حاجة العالم إلى مقاربة مختلفة للاقتصاد تأخذ في الاعتبار الواقع الاجتماعي، وتأمين استدامة الموارد والتوعية على أنماط الاستهلاك السليم للتقليل من إنتاج النفايات، ويحمل الداعون إلى تطبيق هذا المفهوم شعار «من المهد إلى المهد» أي الاستفادة قدر الإمكان من المنتج عبر تدويره وإعادة إخرجه في أشكال واستعمالات جديدة لخدمة الاقتصاد والبيئة معاً، في ظل الملفات الشائكة التي على المسؤولين معالجتها وأبرزها النفايات والمياه والبيئة والكهرباء والهدر (عطوي، 2019).

حيث أنه عالم محدود الموارد هناك حاجة ماسة إلى تطوير نماذج اقتصادية جديدة، بمعنى أن النموذج الصناعي في استهلاك المنتج ثم التخلص منه، يعتبر نموذجاً اقتصادياً غير مستدام، في ظل توجه عالمي لاعتماد مفاهيم الاستدامة بمفهومها الشامل. الاقتصاد الدائري أو «المستدام» هو استخدام موارد أقل في عمليات التصنيع وتغيير الممارسات السائدة في التخلص من المنتج في النفايات، إلى إعادة استخدامه مثل إعادة إصلاحه أو إعادة التصنيع أو إعادة التدوير للمنتج (بمعنى أن المنتجات ومكوناتها يمكن إصلاحها وإعادة تصنيعها ومن ثم استعادتها كمادة خام للبدء بعملية تصنيع أخرى). إن الاقتصاد الدائري هو اقتصاد حيوي يهدف إلى تغيير الطريقة التي نعيش بها من خلال اعتماد التطوير والابتكار في الصناعة والاستهلاك. وبالفعل بدأت شركات وعدد من الدول في تبني نهج أكثر دائرية في الإنتاج والاستهلاك وفرص الدفع بالابتكار كمكون أساسي في سياسات الدول أو المنظمات والشركات حول العالم. ويبرز مفهوم جديد للاقتصاد الدائري تحت اسم «اقتصاد الخدمات» بمعنى أنه يوجد توجه عالمي للتحويل من الملكية الفردية إلى فكرة «رخصة

الاستخدام وتقاسم الخدمات»، فعلى سبيل المثال: بدلا من امتلاك سيارة يتم تقاسم السيارات، كبديل عن الملكية الفردية للتكيف مع ضغط قضية تغير المناخ والنمو السكاني العالمي المطرد ومحدودية الموارد في الطبيعة. وسيكون الاقتصاد الدائري واحداً من أكثر القضايا الاستراتيجية في السنوات المقبلة ويرى للاعتماد على الابتكار ونشر النماذج الاقتصادية المرنة (أمان ، 2017).

يعمل الاقتصاد الدائري حسب (Zabaniotou, A.J.,2018, p167) على أربعة مستويات: المنتجات، والشركات، والشبكات، والسياسات.

فأولاً، يجب تصميم المنتجات بطريقة تجعلها قابلة لإعادة التدوير، وإعادة الاستخدام، بحيث تستند إلى سلاسل توريد صديقة للبيئة، وتُصنع باستخدام طرق غير مسببة للتلوث.

وثانياً، تحتاج الشركات إلى نماذج عمل جديدة؛ من أجل تحقيق النفع الخاص والعام.

وثالثاً، يلزم وجود ترابط بين شبكات الشركات التي تصنع منتجات مهمة، مثل السيارات، وشبكات العملاء التي تستهلك هذه المنتجات.

ورابعاً، يلزم وجود سياسات تدعم الأسواق ، وتلعب المواد المستدامة - لا سيما المواد البيولوجية - دوراً جوهرياً في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تُستخدم الكتلة البيولوجية كمادة كيميائية أولية، تُستخدم في تصنيع المنتجات، أو تعبئتها، أو ربما تُحرق، وتتحول إلى وقود يُستخدم في وسائل النقل، والتدفئة، والكهرباء كما يجب أن يكون البلاستيك قابلاً لإعادة التدوير، إذ يفرز إنتاج البوليمر على مستوى العالم 400 مليون طن من غازات الدفيئة كل عام.(OECD, 2018) ، بينما عن طريق إعادة تدوير البلاستيك حققت المدن الصناعية الصينية القائمة على الاقتصاد الدائري انخفاضاً مقداره 14 مليون طن في انبعاثات غازات الدفيئة في عام 2016، وهو ما يُعادل ما تُطْلَقُه ثلاثة ملايين سيارة تسير على الطريق (Liu, Z. et al.,2018)

أظهرت دراسة اقتصادية عن جامعة الدول العربية في القاهرة من إعداد الدكتور أحمد عبد الوهاب الحائز على جائزة مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، أن حجم خسائر الدول العربية الناجم عن تجاهلها إعادة تدوير المخلفات تزيد عن 5 مليارات دولار سنوياً؛ إذ أنّ كمية المخلفات في الوطن العربي تتجاوز نحو 89,6 مليون طن سنوياً وتكفي لاستخراج نحو 14.3 مليون طن ورق بقيمة 2 مليار و145 مليون دولار وإنتاج 1.8 مليون طن حديد خردة بقيمة 135 مليون دولار بالإضافة لحوالي 75 ألف طن بلاستيك قيمتها 1.4 مليار دولار، و202 مليون طن قماش بقيمة 110 مليون دولار، وكذلك إنتاج كميات ضخمة من الأسمدة العضوية والمنتجات الأخرى بقيمة تتجاوز ملياراً و225 مليون دولار.

أما من ناحية ثانية فلا يخفى على أحد أن كلّ هذا الكم من المخلفات والنفايات هو بؤرة سانحة لتدرّي أسس المستوى الصحي والبيئي للأفراد، مما يترتب عنه تكاليف مشاهمة لمجاهة مثل هاته النفايات وما يترتب عنها من أمراض وأفات تساهم في تراجع مستوى جودة حياة الأفراد بشكل مباشر وغير مباشر.. وبالتالي تراجع ماهية التنمية الحقيقية للمجتمع ككل (باشا، برسلوني، 2018، ص 16) .

وتعد تجربة دولة الامارات من أهم التجارب العربية الناجحة في إنتاج الطاقة من النفايات ، إذ تقوم بلدية دبي بتحويل 6500 طن ب150 ميكا واط، كذلك تعمل شركة أبوظبي الوطنية للطاقة بإنتاج 100 ميكا واط عن طريق بناء محطة حرارية لإنتاج الطاقة من النفايات تقدر بمليون طن من النفايات سنوياً (هبري، 2019) .

ثالثاً: الاقتصاد الدائري في الخطوط الامامية للقطاع الصناعي في الجزائر:

تتبنى وزارة الصناعة في الجزائر اليوم توجهها صناعياً جديداً من خلال التوجه نحو الاقتصاد الدائري لخلق مستقبل مستدام وصديق للبيئة وصديق للصناعة الوطنية واقتصاد البلاد بصفة عامة، مثلما تجدر

حقيقة الاهتمام بهذا المفهوم خاصة أنه يساهم بصفة مباشرة في تحسين الموارد وتقليل فاتورة الاستيراد للقطاع الصناعي، من خلال ابتكار طرق جديدة للعيش والسكن والقيام بذلك بشكل مستدام. لذلك، فإن قطاع الصناعة مطالب بشكل مباشر بوضع الآليات التي من شأنها أن تجعله يتصدر "الخطوط الأمامية" للاقتصاد الدائري. وبصفة ملموسة، وعلى سبيل المثال، فإن قطاعنا مدعو إلى دعم انتقال الطاقة من خلال العزل الحراري للمباني، والورشات الصناعية، وتطوير سخانات المياه بالطاقة الشمسية، والاستخدام الواسع النطاق للمصابيح ذات الاستهلاك المنخفض للطاقة، فضلا عن ادخال فعالية الطاقة في الإضاءة العامة في المناطق الصناعية (وزارة الصناعة الجزائرية، 2021)

وأوردت الوزارة أن قطاعات أخرى، كثيرة تعتمد في استراتيجيتها الجديدة على القطاع الصناعي، مثل الأنشطة المتصلة بالأمن الغذائي، والأمن الصحي، والاقتصاد الأزرق، ولا سيما من خلال تطوير بناء السفن وإصلاحها، والتكنولوجيا الحيوية البحرية، وما إلى ذلك. فضلا عن الجانب الصناعي، إذ تعتبر الدولة واجب أخلاقي اتجاه الأجيال المستقبلية، والذي يتمثل في دمجهم في عملية ترشيد الموارد، وتقييم رواسب النفايات وإعادة التدوير، انه يتعلق أيضا باختراع طرق جديدة للعيش والسكن والقيام بذلك بشكل مستدام. يجب ان يكون مفهوم الاقتصاد الدائري الآن جزءا لا يتجزأ من احياء صناعة الدولة الجزائرية وعلى نطاق أوسع من الاقتصاد الوطني، مثلما يستوجب إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد الدائري كهدف وطني وكأحد ركائز النمو الاقتصادي في بلدنا، من أجل تجاوز النموذج الاقتصادي الخطي للاستخراج والتصنيع والاستهلاك والتخلص من النفايات.

ان الازمة الهيكلية التي تمر بها الجزائر، تبرز تحديات متجددة وتدعو الى اصلاح جذري لنماذج الاستهلاك والإنتاج والتوزيع في بلادنا. حيث يتوجب على الشركات الصناعية ان تتبنى أساليب جديدة لإدارة الموارد الطبيعية والمواد الخام الأولية، وإعادة استخدامها واستعادتها، على أساس إدارة مسؤولة اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا، يعني منخرطة تماما في مسار التنمية المستدامة. تضع أهدافا طموحة تتعلق بالاقتصاد الدائري.

1. تثمين النفايات في الجزائر:

تشير نتائج دراسة حديثة أعدتها وزارة البيئة والطاقات المتجددة في هذا المجال، وكذا تقرير "أكسفورد" للأعمال الصادر في أبريل 2018، إلى أن إنتاج النفايات بالجزائر يقارب 34 مليون طن سنويا، وهو ما يمثل قيمة تجارية قدرها 40 مليار دينار، ناهيك عن استحداث حوالي 100 ألف وظيفة، بما في ذلك 40 ألف منصب شغل مباشر، وهي أرقام هامة لا يمكن تحقيقها إلا بالتقيد بثقافة المقاولاتية الدائرية، وما يقار 38 مليار دينار حجم ارباح استرجاع النفايات العامة بالجزائر سنويا، حيث أن استرجاع نفايات المغلفات الموجودة بالنفايات المنزلية عامة يمكن أن يحقق ربحا يقدر ب 38 مليار دينار جزائري سنويا، وهذه الكمية من النفايات إذ قمنا باسترجاعها تخلق نشاطات صناعية وتحويلية كثيرة وبكمية كبيرة، وهذا يعكس إيجابا على خلق مناصب شغل مستدامة، وبنعكس إيجابا على فاتورة الاستيراد للمادة الخام (أجاوت، 2019).

ولقد أقر مدير الوكالة الوطنية لتسيير النفايات في لقاء صحفي له، أن عملية تسيير النفايات هي عبارة عن سلسلة تكون فيها نشاطات تدار بطريقة متجانسة، والمواطن وحده لا يتحمل المسؤولية لوحده، وحينما توجد سلسلة متجانسة ومتكاملة تعمل بطريقة عصرية ينخرط المواطن آنذاك بالمجال، وفي هذا الجانب التوعوية والتحسيس والنشاطات تكون بصفة دائمة ولا تكون مقتصرة على زمن معين وفي حالات آنية، حيث يعتبر بعض المختصين رسكلة النفايات في الجزائر سوقا واعدا اقتصاديا، من خلال توفر المادة الأولية، وسهولة إنشاء مؤسسات تعمل على إعادة رسكلة النفايات، كما يعتبر ملف معالجة النفايات من الرهانات

الكبيرة التي تنتظر أن ترفع من طرف المؤسسات المختصة ، والذي من شأنه المساهمة بشكل قوي في تنمية الإقتصاد الوطني، فالجزائر تنتج كميات هائلة من النفايات سنويا ما يتطلب عددا من المنشآت لإعادة تدويرها واستغلالها في مختلف الصناعات التحويلية، وكما أن هذه النشاطات سيكون لها انعكاس جد ايجابي على الاقتصاد الوطني من خلال خلق الثروة ومناصب الشغل، من خلال توجه الشباب المستثمرين أكثر نحو هذا النوع من النشاطات المثمرة في الجزائر لأنها ليست مستغلة جيدا (قطعة، 2017)

كما أفاد مدير الوكالة أن إرادة السلطات العمومية في دعم الشباب في الاستثمار في مجال ترميم النفايات، تجلت على عدة مستويات من خلال دعوة أصحاب الشركات "المولدة للنفايات" لاسيما المصنعين إلى "تسهيل عمل شركات الجمع"، من خلال فرز النفايات وتسخير الوسائل للوصول إليها. حيث أن الدولة قد وفرت العديد من الأجهزة التي ترافق الشباب المستثمر في انشاء المؤسسات عبر العديد من الإجراءات التسهيلية و المزايا التجارية و الجبائية و المقننة في نصوص تنظيمية. كما أن إرادة السلطات العمومية في دعم الشباب في الاستثمار في مجال ترميم النفايات، تجلت على عدة مستويات من خلال دعوة أصحاب الشركات "المولدة للنفايات" لاسيما المصنعين إلى "تسهيل عمل شركات الجمع"، من خلال فرز النفايات وتسخير الوسائل للوصول إليها.

و حسب مدير الوكالة- ، يعتبر الاستثمار خيارا استراتيجيا لكل مستثمر بطبيعة الحال ، وعادة ما يتوجه المستثمر إلى البلاستيك ، لأنه الأكثر سهولة من ناحية إعادة التدوير ومن ناحية الوفرة ، ولكن الإستراتيجية الوطنية تهدف إلى تسهيل تدوير كل النفايات بكل أنواعها، ولوضع هذه الإستراتيجية يجب وضع المکانيزمات الضرورية للربط بين المثلث للنفايات وجامعها ومسترجعها وصولا إلى مرسلها ، إذ أن النفايات تدور حول حلقة مترابطة ومتكاملة. حيث بلغ حجم النفايات ، حسب تصريحات الوكالة الوطنية لترميم النفايات في الجزائر، حوالي 23 مليون طن سنويا، وهي تمثل إنتاج سنوي للنفايات بكل أنواعها وإضافاتها كما يقدر إنتاج النفايات المنزلية السنوي ب 12 مليون طن ، وتعتبر كمية كبيرة وتستوجب عدد كبير من المنشآت الصناعية لمعالجتها ، لذلك وفي النظرة العصرية لتسيير النفايات فالتقليص من حجمها يعتبر المحور الرئيسي في تسيير النفايات ، وإذ قمنا بالفرز فسنقلص حجم الردم. من المهم أن نعلم جيدا أن النفايات التي ننتجها عبارة عن عدد كبير من النفايات ، وما ننتجه من نفايات حسب مكوناته يعتبر مصدر مستدام للمادة الأولية ، إذ أن فرز النفايات سوف نسمح بخلق نشاطات اقتصادية واجتماعية كبيرة ، فمثلا نفايات قارورات البلاستيك للمياه المعدنية والمشروبات والتي هي إلا 04 بالمائة من مجموع النفايات المنزلية ، وفرزها وتدويرها يسمح بخلق أكثر من منصب شغل دائم ، زد على ذلك الثروة التي تخلق حول هذا النشاط ، وتسمح كذلك بتقليص استيراد المادة الخام من هذا النوع من البلاستيك.

2. رهانات وتحديات تدوير النفايات في الجزائر:

رفعت الوكالة الوطنية للنفايات ، جملة من العقبات التي تعيق عملية جمع 13 مليون طن من النفايات سنويا، وهو ما حال دون تطوير نشاط رسكلة النفايات التي لم يزد على نسبة 7 بالمائة منذ عدة سنوات. وحسب مدير إدارة النفايات المتكاملة بالوكالة، فإن 73 مركز ردم من أصل 91 مركزا يعانون اليوم من التشعب بسبب غياب ثقافة فرز النفايات، إلى العراقيل المسجلة خلال عملية جمع النفايات، والتي تخص عدم تجانس الحاويات المخصصة لجمع النفايات مع عدد السكان، بالإضافة إلى غياب دراسة لتحديد مناطق وضع الحاويات وصناديق جمع النفايات، مع غياب آليات للصيانة وتنظيف هذه الحاويات ما يجعلها غير صالحة للاستعمال رغم أنها جلبت حديثا، ناهيك عن الأعطاب المتعددة لشاحنات جمع النفايات ما يجعل عملية رفع النفايات لا تتم في أوقات محددة.

وأمام هذه العراقيل، سجلت الوكالة ارتفاعاً في كميات النفايات المنزلية المجمعة بنسبة 3 بالمائة مقارنة بسنة 2016، وذلك بعد أن بلغت 13 مليون طن، وهو ما يعادل 850 غراماً لكل مواطن في اليوم. بالمقابل، سجلت الوكالة تشبع 73 مركزاً للردم التقني من أصل 90، في حين بلغت نسبة تشبع البقية 50 بالمائة، وهو الأمر الذي يستدعي حلول استعجالية، تقوم على ضرورة تعميم ثقافة الفرز الانتقائي للنفايات قبل عملية الجمع هو الحل الوحيد لتمديد فترة استعمال مراكز الردم التقني، خاصة وأنها عبارة عن صناديق تحت الأرض لجمع وردم النفايات القابلة للتحلل (نوال ح، 2018).

رابعاً: الاتصال و التأثير على الجمهور:

أخذت التوجهات الحديثة للمؤسسات تركز وبشكل ملموس على التخطيط الاستراتيجي للاتصال بهدف تشكيل الروابط ومد الجسور بين المؤسسة ومحيطها الداخلي والخارجي، هذا يستلزم إيجاد آليات اتصالية تعتمد عليها المؤسسة من اجل ضبط تعاملاتها مع كل العناصر الفاعلة في محيطها، ولضمان بقائها في محيط تنافسي، أين تظهر أهمية استراتيجية الاتصال كعنصر لتحقيق نجاح وتميز المؤسسة و ضمان بقائها في محيط تنافسي ومتغير (البادي، 2005، ص 105).

1. الاحتياجات الاعلامية و الاتصالية للجمهور:

إن أكثر الرسائل فاعلية هي التي صممت للتأثير على الجمهور، بحيث يحتاج هذا الأخير إلى معلومات أساسية تتعلق بكل ما تطرحه المؤسسة من أفكار، حيث أن المهمة الأساسية في هذه المرحلة هي رسم تصورات حول الكيفية التي يمكن من خلالها إعطاء معلومات للجمهور دون إرباكه، وذلك من خلال خلق رابط شخصي ومهني وربط الأهداف المرجوة بطريقة ونمط حياتهم وعملهم، وفتح قنوات الاتصال لإشراكهم في إحداث التغيير، كما تحتاج المؤسسة إلى بناء إرادة عمل لدى جماهيرها من خلال التقليل من المخاطر المدركة من قبل الجمهور (حجاب، 2007، ص 66)، ويمكن التغلب على هذه الحواجز والمخاطر من خلال احترام النمط الذي يرتاح إليه الجمهور واللجوء إلى الاجراءات التي تتناغم مع نسق حياتهم وثقافتهم والاعتماد على قادة الرأي في المجموعات الرسمية وغير الرسمية في المؤسسة لوضع الاهداف المرجوة ضمن دائرة النمط السلوكي المتفق عليه، كما يجب العمل على ترسيخ أنماط التفكير الايجابي في التغيير وأن نضع الجمهور في موقف القياديين - وليس الجبناء- الذين بمقدرتهم القيام بأفعال أو اتخاذ اجراءات تصنع التغيير وتحدث الفرق.

نعني بالرسالة عادة ما نريد إيصاله للجمهور بشأن القضية من أفكار وقيم ومواقف، حيث يجب أن نضع بعين الاعتبار نظام القيم الخاص بجمهورنا وليس الخاص بنا ونراجع نقاط الإقناع التي تم تحديدها سابقاً حيث يجب أن يكون للرسالة صدى لدى الجمهور المستهدف، ولفحص دقة الرسالة، نطرح الأسئلة التالية:

هل الرسالة مبنية على الاهتمامات الجوهرية للجمهور؟ هل نحن بصدد التغلب على حواجزهم؟ هل تقع القضية ضمن ما يعتبره الجمهور محيطهم الآمن؟ ما هي القيمة المعروضة وهل تفوق المخاطر المتوقعة؟ هل تعرض الرسالة رؤية ما أو تعزز مكافأة شخصية؟ هل تبعث الأمل نحو تحقيق النجاح؟ هل تتلائم مع الموضوع ككل؟

ما هي الصورة العامة التي نسعى الى ايصالها؟

أي رسائل أساسية سيكون لها تأثير على الجمهور؟

ما هي الرسالة التي سيكون لها التأثير الأكبر؟

2. اختيار الوسائل الاتصالية و الإعلامية:

تختلف وسائل الاتصال من حيث انتشارها و قدرتها التأثيرية و خصائصها الفنية و التكنولوجية و تكلفتها النسبية و غير ذلك، لذا فإن نجاح استراتيجية الاتصال يتطلب التدقيق في اختيار مجموعة الوسائل المناسبة التي تتيح اقناع الجمهور المستهدف، و ذلك بعد تحديد الحاجات الاعلامية و الاتصالية لهذا الجمهور، و دراسة خصائصه.

و تحتل الوسائل مكانة هامة في العملية الاتصالية ككل، و لهذا فإن التعرف على الوسيلة و معرفة خصائصها و إمكانياتها و استخداماتها يعد أحد الجوانب الاستراتيجية التي تهتم أي مسؤول، و ذلك لمعرفة مدى تأثيرها على سلوك الجمهور واتجاهاته .

و يمكن اجمال بعض التصورات و الحقائق حول وسيلة الاتصال حسب (دعبس، 2002، ص 23)، كالآتي :

- اختلاف الوسائل في طبيعة نقل الرسالة ، حيث أن لكل وسيلة خصوصيتها.
- إن استخدام أكثر من وسيلة من شأنه إثراء جوانب المضمون للمتلقي.
- إن اختيار الوسيلة بعناية يجعلنا نتفادى عمليات حريف و تشويه المضمون.
- لا بد من اختيار الوسيلة التي تعبر عن محتوى المضمون و دلالاته و رموزه.
- إن معرفة خصائص كل وسيلة من وسائل الاتصال له أهمية متناهية في مدى مناسبتها لمضمون و هدف الرسالة، و يمكن اجمالاً اختيار الوسائل الملائمة بناء على المعايير التالية حسب (حجاب، و هي، 2002، ص155) :

- قدرة انتشار الوسيلة: ويقصد بها مدى قدرة الوسيلة على الانتشار و تغطيتها لقطاعات واسعة و تلبيةها لاحتياجات الفئات المستهدفة.

- سرعة الوسيلة: أي قدرة الوسيلة على توصيل الرسالة إلى الجمهور المستهدف في الوقت المناسب.

- المشاركة و التجاوب: يقصد بذلك التأثير المتبادل بين المرسل و المستقبل، حيث أن المشاركة و التجاوب تعد معياراً مهماً لنجاح عملية الاتصال.

- طبيعة العادات السمعية و البصرية و القرائية للمتلقي: حيث أن لكل فئة عاداتها في التعرض تبعاً لنوع الحواس المرتبطة بالوسيلة، و التي تعمل على تعزيز فعالية الاتصال و درجة الاستجابة و التأثير.

- مكانة الوسيلة لدى الجمهور: حيث يمكن أن تتمتع وسيلة معينة بشهرة و مصداقية دون أخرى.

و يرتبط اختيار هذه الوسائل بأهداف الاستراتيجية الاتصالية و الجمهور المستهدف وكذا بالميزانية المتاحة، و عليه يقع الاختيار على الوسائل الأكثر قوة و تأثيراً ، و من المعايير التي يتوجب مراعاتها في اختيار هذه الوسائل نذكر ما يلي:

- التغطية الجغرافية: حيث يجب أن تتمكن الوسيلة من تغطية المنطقة التي يتواجد بها الجمهور المستهدف لضمان وصول الرسالة.

- المصداقية: من الضروري أن تكون الوسيلة المختارة ذات مصداقية و جدية بالثقة.

- التأثير: و ذلك حسب التعرض.

- التكلفة: حيث يرتبط اختيار الوسيلة بإمكانيات المؤسسة المالية ، و بالميزانية المخصصة للاتصال.

خامساً: الصالونات و المعارض التجارية كوسيلة اتصالية لترويج الاقتصاد الدائري:

يعرف النشاط الترويجي على أنه نشاط الاتصال التسويقي الذي يهدف إلى إخبار أو إقناع أو تذكير الأفراد بقبول أو إعادة الشراء أو بالتوصية أو باستخدام منتجاً أو خدمة ، أو فكرة أو حتى مؤسسة . تعد

المعارض و الصالونات الدولية أحد أدوات المزيج الترويجي، فقد اعتبرها البعض بأنها جزء من أدوات تنشيط المبيعات أو جزء من البيع الشخصي ويرأي بأن المعارض التجارية و الصالونات هي أداة ترويجية رئيسية ضمن المزيج وذلك للميزات والخصائص والأدوار التي تؤديها المعارض التجارية .

1. مفهوم الصالونات و المعارض التجارية:

المعرض هو مكان تُعرض فيه السلع، و نماذجُ من المنتجات العلميّة، أو الفنيّة، أو الصنّاعيّة إلخ للكلمة معنى واسع، ولكنها تطلق عادة على المعارض ذات الصفة الدولية التي تسجل سير الحضارة. والفن والصناعة، ثم أخذت العلوم والاختراعات الصناعية تتقدم إلى هذا المجال. والغرض من المعارض رفع مستوى الذوق العام، وتعزيز التفاهم الدولي (شرف، 2003، ص 46). والمعرض التجاري يقام بصورة دورية منتظمة، ويتولى الباعة والتجار المشتركون فيه عرض بضائعهم بهدف بيعها إلى الجمهور. والغرض من إقامة المعرض التجاري هو عادة الترويج للبضائع المعروضة والإعلان عنها وعقد الصفقات، للبيع المباشر للأفراد الذين يزورون المعرض.

الصالون :

من الكلمة الفرنسية Salon (غرفة معيشة أو صالون) ، يعني تجمع التخاطب. عادة ، هذه مجموعة مختارة من المثقفين والفنانين والسياسيين الذين يجتمعون في المسكن الخاص لشخص مؤثر اجتماعياً وغالباً ما يكون ثرياً (Reeves, 2002, P 77).

إن للصالونات و المعارض صفة العلاقات العامة كونها تمثل قاعدة للإقامة حوار مع الجماعات ذات الصلة بنشاطه من زوار و منافسين و حكومة و منظمي المعارض، و الموظفين ، و تأسيا على ما سبق يمكن تعريف المعرض التجاري على أنه نشاط منظم ذو جوهر اقتصادي مباشر و غير مباشر، وذو أبعاد اقتصادية متعددة الأطراف، و مختلفة الأهداف، يقام في مكان معروف للعامة و الخاصة في فترة زمنية محددة، تعرض من خلاله المنتوجات و الانجازات و المبتكرات و الأفكار (حداد، سويدان، 1998، ص ص 2013-2014).

2. خصائص الصالونات و المعارض التجارية:

يمكن أن نلخص الخصائص العامة للصالونات و المعارض التجارية في النقاط التالية حسب (كباب، 2007، ص ص 97-98):

المعارض و الصالونات الجارية نشاط منظم:

حيث تحتاج إلى تخطيط لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاركة و التي بدورها تساعد في تحديد نوع المعرض ومدى ملاءمته مع الأهداف و المنتج و الفكرة المراد عرضها، حيث تحتاج المعارض إلى أنشطة و مجهودات مكثفة من الفكرة إلى الإنجاز مع ضمان تجاوب الأطراف المعنية بالمشاركة.

- المعارض و الصالونات الجارية ذات جوهر اقتصادي مباشر و غير مباشر:

يكن الجوهر الاقتصادي للمعارض فبي جمعها لطرفي المعادلة الاقتصادية و هما العرض متمثلا في الشركات العارضة و الطلب متمثلا في الزوار على اختلاف اهتماماتهم، أما الجوهر الاقتصادي غير المباشر فيتمثل في التأثيرات المصاحبة للمعرض على القطاعات الاقتصادية الأخرى ذات الصلة غير المباشرة ، مثل قطاع التشغيل و الخدمات الفندقية و السياحة و غيرها. إضافة إلى الأبعاد غير الاقتصادية كزيادة الوعي لدى العامة و الخاصة و الذي يعتبر ضرورة حيوية للتقدم و الرقي، كذلك الآثار السياسية للدول المشاركة في المعارض كتوثيق العلاقات على مختلف الأصعدة.

-المعارض و الصالونات الجارية متعددة الأطراف و مختلفة الابعاد حيث يشترك فيها المنظمون و

العارضون و شركات الديكور و الصيانة ...إلخ

-تقام في اماكن معروفة للعامّة و الخاصة ، و من أكثر الأماكن شيوعا : قاعات الفنادق و مساحات المعارض، التي يعلم مكانها سائقو الطاكسي و عمال المواصلات.
-تقام في فترات زمنية محددة.

-تعرض المنتوجات و الإنجازات و المبتكرات و الأفكار.

سادسا : الصالون الدولي لإعادة تدوير و تثمين النفايات في الجزائر (REVAD):

الوكالة الوطنية للنفايات هي هيئة وطنية تحت وصاية وزارة البيئة والطاقات المتجددة، وهي هيئة مكلفة بتجسيد البرامج البيئية على أرض الواقع و تجسيد السياسة الوطنية في مجال التسيير المدمج للنفايات، تأسست في 2002، وجاءت الموافقة النهضة الجديدة في مجال تسيير النفايات ، والوكالة الوطنية للنفايات هي كذلك المرافق الاستراتيجي والتقي للجماعات المحلية في مجال تسيير النفايات .

ولقد لجأت الوكالة الوطنية لتثمين النفايات في الجزائر إلى الصالون الدولي لإعادة تدوير و تثمين النفايات "ريفاد"، لتشجيع الشباب البطال والمتخرج من الجامعات والمعاهد على ولوج عالم المقاولاتية في مجال نشاط فرز و جمع ورسكلة النفايات.. هذه التظاهرة هي مناسبة لتمرير رسالة لكل الزائرين، لحثهم على استعمال النفايات المنزلية في إنشاء مؤسسات اقتصادية ناجحة، من شأنها حماية البيئة وإعطاء قيمة مضافة للنشاط الصناعي، وقصد استقطاب المتعاملين الصناعيين للصالون ، تم تنظيم التظاهرة بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بهدف تشجيع رجال المال على الاستثمار في مجال رسكلة النفايات واقتراح حلول صناعية للرفع من طاقات فرز و جمع النفايات.تم تنظيم الصالون في طبعته الاولى سنة 2017، للتتوالى الطبقات بعد ذلك- عدا سنة 2020 بسبب فيروس كوفيد19- حيث سيتم تنظيم الطبعة الرابعة خلال شهر أكتوبر 2021، تحت شعار "الاقتصاد الدائري ، النموذج الاقتصادي للمستقبل".

1. فكرة و أهداف الصالون الدولي لإعادة تدوير و تثمين النفايات في الجزائر (REVAD):

معرض "ريفاد"، الذي أصبح الحدث يعد الرئيسي في مجال استعادة و تثمين النفايات في الجزائر.. يناقش سبل تعزيز الاقتصاد الأخضر في مجال اعادة تدوير، وتحويل النفايات.
يهدف معرض ريفاد أساسا إلى :

- التعرف على المعدات والتقنيات المستخدمة في مجال استرجاع ومعالجة النفايات؛
- تعزيز مجال استرجاع ورسكلة النفايات ؛
- تشجيع الاستثمار وإنشاء مؤسسات جديدة.

تتمحور فكرة الصالون (موقع صالون (REVAD، 2021) حول عرض منتجات ومبتكرات مؤسسات وطنية وأجنبية مختصة في استرجاع وتدوير النفايات، وكذا خبراء ومختصين في مجال الإنتاج والابتكار والتكنولوجيات الحديثة المستخدمة في هذا المجال.وما توفّره المؤسسات العارضة من منتجات وتقنيات وابتكارات ذات صلة بمجال رسكلة وتدوير النفايات، لاسيما فيما يتعلّق بميادين استرجاع النفايات الصلبة والصناعية والبلاستيكية والحديدية وغيرها، كما يشهد الصالون حضور المؤسسات شبابية حديثة النشأة اختارت الاستثمار في تطوير مجالات جمع وتدوير النفايات. وتندرج فعاليات صالون (ريفاد) للتأكيد على أهمية روح المبادرة الدائرية من خلال عرض "المقاولاتية الدائرية" كنموذج اقتصادي للمستقبل، حيث يتمثل دور هذا المفهوم في تكوين ثروة من الموارد المحدودة من ناحية تنفيذ حلول مبتكرة لمشاكل إدارة النفايات، والمساهمة في استحداث الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية. وفي هذا الإطار، يهدف الصالون إلى التعريف أكثر بالمعدات والتقنيات المستخدمة في مجال استرجاع ومعالجة النفايات، مع تعزيز مجال الاسترجاع والرسكلة، وتشجيع الاستثمار وإنشاء مؤسسات جديدة، بالإضافة إلى تعزيز وتطوير تدوير و تثمين النفايات الصناعية.

كما يتم تنظيم ندوات على هامش هذا الصالون، تتناول موضوع "المقاولاتية الدائرية، كنموذج اقتصادي للمستقبل"، يشارك فيها خبراء ومختصون في مجالات البيئة واسترجاع وتدوير النفايات، حيث يتناول فيها هؤلاء مواضيع "الاقتصاد التدويري في إطار التسيير المدمج للنفايات"، و«الاقتصاد التدويري كفرصة اقتصادية هامة لتطوير المشاريع المتعلقة بالبيئة»، كما يذكر أن عدة قطاعات تشارك في فعاليات صالون (ريفاد)، على غرار مرافق جمع ونقل النفايات الصناعية، ومعالجة وإعادة تدوير النفايات الصناعية، المراكز التقنية للردم ومراكز الترميد ومراكز الفرز والدفن التقنية. إضافة إلى تنظيم الأيام الدراسية على هامش الصالون للاطلاع على تجارب عدة دول، على غرار الصين وكوريا الجنوبية وإيطاليا، وهو ما يسمح لهم بفتح مؤسساتهم لثمين النفايات المنزلية.

2. المزايا و الفرص الاستثمارية في الاقتصاد الدائري خلال الطبعة الرابعة للصالون الدولي لاسترجاع و تثمين النفايات "ريفاد":

- وقد تمكن حوالي ثمانون (80) عارضا - خلال طبعة 2018 مثلا- قادمين من مختلف جهات الوطن من بينهم مؤسسات مختصة في فرز ورسكلة و تثمين النفايات وكذا جمعيات ناشطة في ذات المجال من التعرف عن مختلف التسهيلات الممنوحة من طرف مختلف أجهزة الدولة المختصة في هذا المجال بخصوص الاستثمار في الاقتصاد الدائري.

-من التسهيلات الممنوحة في مجال الاقتصاد الدائري نجد "الإعفاء الجبائي و مرافقة وزارة البيئة و الطاقات المتجددة لهذه المشاريع تقنيا."

-حسب ممثل المركز الوطني للسجل التجاري فيوجد بالجزائر حوالي 10 آلاف مؤسسة تعمل في مجال حماية البيئة من بينها مؤسسات مختصة في رسكلة النفايات المختلفة من زجاج و بلاستيك و الكرتون على مستوى كل التراب الوطني، وأكد ذات الممثل أن مركز السجل التجاري منح تسهيلات كبيرة لجميع الشباب الذي يريد الاستثمار في مجال الاقتصاد الدائري حيث ألغى أزيد من 14 شرطا للحصول على السجل التجاري أهمها الغاء شرط وثيقة السوابق العدلية وعقد الإيجار.

-بالولوج في مختلف أجنحة معرض "ريفاد 2019 مثلا" تم الوقوف على مستوى جناح الوكالة الوطنية لدعم و تطوير المقاولاتية ANADE التي علقت لافتات تشرح فيها للشباب التسهيلات الممنوحة لهم لتشجيعهم على الاستثمار في مجال الاقتصاد الدائري، ومن ضمن التحفيزات الممنوحة من طرف ANADE المساعدة على إنشاء مؤسسة مصغرة بتمويل ثلاثي بمشاركة كل من الشاب المستثمر و البنك و الوكالة حيث تقوم هذه الأخيرة بمرافقته طيلة إنجاز هذا المشروع المتعلق بالاقتصاد الدائري، وتتراوح المساهمة الشخصية للشباب المستثمر 1 بالمائة مع حصوله على قرض مكافئ (بدون فائدة تمنحه أنساج) تبلغ نسبته 29 بالمائة و قرض بنكي يبلغ 70 بالمائة إذا كانت قيمة الاستثمار تقدر ب 5 مليون دج، كما تقترح أنساج إنشاء مؤسسة مصغرة في مجال الاقتصاد الدائري بتمويل ثنائي (الشباب المستثمر 71 بالمائة وأنساج 29 بالمائة) أو تمويل ذاتي أين تكون المساهمة الشخصية نسبتها 100 بالمائة.

- شاركت في معرض ريفاد 2019 -على سبيل المثال- عدة مؤسسات خاصة من مختلف مناطق الوطن و التي تعمل على استرجاع المواد المعدنية القابلة للاسترجاع و المواد غير المعدنية مثل الحديد و الألمنيوم و النحاس و البلاستيك و الزجاج. كما يوجد من بين المؤسسات تلك التي تختص في صناعة الحلبي الفضية عن طريق استخراج هذا المعدن من اجهزة الراديو القديمة. وخلال زيارة في أجنحة المعرض تبين وجود بعض الجمعيات من بينها الجمعية النسوية "تمكين و تكوين" أبدعت في رسكلة بعض النفايات النسيجية و

البلاستيكية لتحويلها إلى تحف فنية وألبسة واكسسوارات مختلفة. كما تقوم جمعيات أخرى بتحويل بقايا لافتات الأشهار إلى محفظات ومقاعد ومختلف المنتجات و الأكسسوارات المنزلية.

ii. نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الدولة بحاجة إلى جهد اتصالي واتحادي مشترك إضافة إلى ضرورة التشجيع والتوعية بأهمية إعادة التدوير كواحد من أهم الحلول الاقتصادية المثالية، وهذا ما كرسه الصالون الدولي لإعادة تدوير و ترميم النفايات REVAD حيث استقطب المئات من المتعاملين في هذا المجال فضلا عن الشباب حاملي المشاريع للتعرف على الفرص والتسهيلات المتاحة لإطلاق استثماراتهم في مجال الاقتصاد الأخضر.

- شكل هذا الصالون فرصة للطلبة الجامعيين الذين قدموا من مختلف مناطق الوطن للتعرف على مختلف التجهيزات والتقنيات المستخدمة في مجال استرجاع النفايات وما توصلت إليه بعض الدول المشاركة في مجال التكنولوجيات والحلول المعتمدة في مجال الرسكلة و الترميم.

- شكل صالون "ريفاد" الدولي لإعادة تدوير و ترميم النفايات خلال طبعاته السابقة فرصة للمتعاملين الاقتصاديين المشاركين و الزوار للتعرف عن قرب على مختلف المعدات و التقنيات المستخدمة في مجال استرجاع النفايات وما توصلت إليه بعض الدول المشاركة في مجال تقنيات الرسكلة و الترميم.

- شكل صالون ريفاد فضاءا اتصاليا ناجحا بامتياز للشركات والمهنيين في قطاع استعادة و ترميم النفايات لتقديم منتجاتهم الجديدة وتبادل معارفهم وأفكارهم. يمكن مشاركة الشركات الجزائرية والدولية ذات الأنشطة: إزالة و نقل النفايات الصناعية - تجهيزات إزالة و نقل النفايات -ترميم تحويل وإعادة تدوير النفايات -تجهيزات ترميم تحويل وإعادة تدوير النفايات - فرز النفايات - مراكز الفرز والدفن التقني للنفايات - مراكز الحرق -إدارة مراكز الفرز والدفن التقني للنفايات - المؤسسات والهيئات العامة المؤسسات المالية.

- حسب المدير العام للوكالة الوطنية للنفايات، فإن هذا المعرض سيمكن العارضين الجزائريين من عقد شركات مثمرة مع بعض المتعاملين من البلدان الافريقية المشاركة على غرار أنغولا و السنغال و الكونغو الديمقراطية.

iii. خاتمة:

إن الاستثمار في مجال تدوير النفايات يشكل فرصة ذهبية ومهمة للاقتصاد الوطني عامة، حيث أن الدولة بحاجة إلى جهد اتصالي مشترك إضافة إلى ضرورة التشجيع والتوعية بأهمية إعادة التدوير كواحد من أهم الحلول الاقتصادية المثالية، وهذا ما كرسه الصالون الدولي لإعادة تدوير و ترميم النفايات REVAD حيث استقطب المئات من المتعاملين في هذا المجال فضلا عن الشباب حاملي المشاريع للتعرف على الفرص والتسهيلات المتاحة لإطلاق استثماراتهم في مجال الاقتصاد الأخضر. كما شكل هذا الصالون فرصة للطلبة الجامعيين الذين قدموا من مختلف مناطق الوطن للتعرف على مختلف التجهيزات والتقنيات المستخدمة في مجال استرجاع النفايات وما توصلت إليه بعض الدول المشاركة في مجال التكنولوجيات والحلول المعتمدة في مجال الرسكلة و الترميم.

إن تكريس فكر الاقتصاد الدائري يحتاج إلى سياسات وخطط متكاملة على رأسها السياسة الاتصالية، من أجل تحقيق الفهم و التعاون و التشارك و التشبيك والتفاعل خاصة من خلا هذه الفضاءات التي تعتبر فرصة للترويج للسياسات و الخطط ووضعها حيز التنفيذ.

